AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

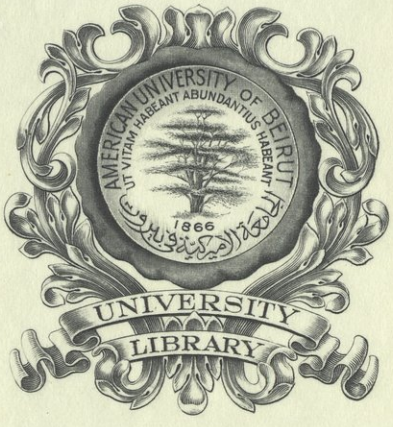

أحمد زكي أبو شادي

297.1978
A5241mA
C.1

المال في الاسلام

(ملحق بمجلة « أدبي »)

١٩٣٧

مطبعة النعاون
٣ شارع فرنسا - بالاسكندرية
تليفون ٢٠٠٣٠

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
LIBRARY

المال فى الاسلام

(محاضرة أُلقيت فى مساء السبت ١٠ يولية سنة ١٩٣٧
بنادى البلدية بمدينة الأسكندرية)

تمهيد

سادتى

اذ أخذنا القرآنَ الكريمَ أساساً للحياة الاسلامية - وهو الواجبُ حتماً - فاننا نجده مفعَماً بالكثير من الآيات التى لها صلةٌ بتدبير المال أو بتوزيعه ، سواء من ناحية الحقوق أو من ناحية الصدقة والبرّ الاجتماعى ، مما يُعَدُّ آياتٍ فى الهداية الرشيدة .

وليس غرضى من حديث الليلة الكلام على الحقوق والمواريث فى الشرع الاسلامى إلاّ لماماً ، فأمرُ ذلك معروفٌ ، ومَراجعهُ الفقهيَّة ميسورةٌ . وإنما أريد أن أتحدث حديثاً خاصاً عن الروح الديمقراطية المدهشة فى الشؤون المالية الاسلامية أسوةً بغيرها من الشؤون ، كنظام الحكم وحرية الفكر واحترام الشخصية الانسانية وما الى ذلك ، وهذه الروحُ أوحتْ معنى انسانياً من الرعاية فى شخص الدولة ، وفى شخص النبى (ص) قبل ذلك ، فقد كان فى عهده بيتٌ للمال وله موظفوه المتخصصون لضبط الايرادات والنفقات كما كانت له الجُباةُ ، وكان مالُ المسلمين يُنفق فى خيرهم بروحٍ تختلف جدَّ الاختلاف عما يستنتجه كثيرون من الفقهاء وغيرهم الذين يحسبون بيتَ المال تارةً مقابلاً لوزارة المالية فى عهدنا ومرةً أشبهَ بمصرف مالى . والحقيقة أن بيت مال المسلمين كان الى حدّ ما مقابلاً لوزارة المالية الحاضرة كما كان نوعاً من المصرف المالى ولكن بصورة الهيمنة على صالح الناس والبرّ التام بهم ، فما كان هناك عائقٌ يحول دون توزيع الفائض من المال على الجميع بحصص معقولة ، كما أن نظام الجباية لم يكن الغرضُ منه الاّ إسعاد الأمة فى النهاية . ولو دأب الخلفاء على ذلك وبهذه الروح الانسانية الخالصة أيام غنى الاسلام لشهدنا المسلمين أسبق من الانجليز بقرون الى اكتشاف معادلة دجلاس The Douglas Formula الاقتصادية لحسن توزيع الثّروة وللبرّ الصحيح بالناس . ولكن الترف تغلب

على المسلمين فأنستْهم الدنيا روحَ دينهم وانغمسوا فى الأنانية ، أنانية التنعّم الى ذقونهم ، وبذلك استسلموا الى تقاليد جديدة هى غريبة عن روح الاسلام .

لم يكن النبىُّ (ص) حاكماً وانما كان إماماً هادياً ، وهو فى سياسته المالية لم يتجاوز ما يسلكه رئيسُ جمعية تعاونية فى منطقة من المناطق ، ولكنه نهجَ نهجاً ديمقراطياً أصحَّ وأبعدَ غايةً .

إنَّ الاسلام يأبى الرّبا ، وعلى هذا كانت روحهُ مخالفةً تماماً لمبادىء البنوك المالية التى تمتلكها شركاتٌ مَبدؤها الأول والأخير هذا الرّبا ، والمقصودُ بالرّبا الربح الفاحش بعكس مبدأ البنوك التعاونية والبنك الرسمى للدولة إذ لا يمكن لأحدها أن ينغمس فى الرّبا . وأمّا تلك البنوك التجارية فانها تربح أرباحاً هائلة تُظهر بعضها للجمهور فى كشف حسابها فى صورةٍ معتدلةٍ وتخفى الجانبَ الأعظمَ — وهو جانب الرّبا — فى حسابات الرصيد والبنايات الجديدة وما إليها مما يصل مجموعُه الى رقم كبير .

وفى مصر يُتغنَّى كثيراً بأن الاسلام دينُ الدولة حينما يريد السياسيون المعارضون مناوأةَ الحكومة وإثارة الدهماء ، أو حينما يريد المشايخ الحصولَ على امتيازات جديدة لهم ، ولكن هذا الهتاف ينسَى حينما ندعو الى إلغاء العهارة الرسمية ونشر المستوصفات الطبية التناسلية ، وحينما ندعو الى بناء الاقتصاد الأهلى بما يتفق والروح الاسلامية الديمقراطية . فالدينُ فى مصر لايُلجأ إليه إلا فى المشاغبات السياسية وفى اضطهاد حرية الفكر وفى الانتفاع الشخصى وفى التفرقة بين عنصرى الأمة وفى محاربة النظام الدستورى وتفكيك الوحدة القومية وفى نحو ذلك من الأهواء ، وأمّا فى مجال الاصلاح الاجتماعى والانسانى ، وأمّا فى تنشئة نظام مالى ديمقراطى ، وأمّا فى نحو ذلك من الغايات العظيمة الجديرة بالإسلام والجدير بها ، فليست مما يَشغل أحداً من الناعبين المنادين بالويل والثبور ازاء كل حركةٍ عقليةٍ مُصلحةٍ !

وقبل التحدث الى حضراتكم فى موضوعنا الخطير ، أى انشاء نظام مالى اسلامى — هو فى الوقت ذاته نظام ديمقراطى صميم — أريد أن أمهّد بكلمة عن نظام البنوك الحاضر ، ثم أريد بعد ذلك أن أنوّه بالحركة الاصلاحية الديمقراطية فى ميدان المال التى يقودها الميجور دجلاس وهارجريف والماركيز تافستوك وبونامى دوبرى وأمثالهم من مفكرى الانجليز . وقد تفضل الماركيز تافستوك فكتب الىَّ

فى ٢٦ أغسطس الماضى على أثر ظهور رسالتى فى صحيفة (المانشستر جارديان) عن المعاهدة المصرية الانجليزية رسالةً لطيفةً فى صحبة كتابه Poverty and Over - Taxation : The way Out. ، وهذه الرسالة تقوم على الاعتماد الأهلى المالى Social-Credit ، وتبث من المبادىء ما لحنا ألقها فى ديمقراطية الاسلام المالية وفى رغبته الحارة فى القضاء على الفقر ونشر العدل والمساواة . وقد كان الميجور دجلاس زمناً فى الهند ، ومن الجائز أنه تأثر الى حدٍّ ما بدراسة النظام المالى القديم فى الهند الاسلامية وفى الهند عامةً وهو النظامُ الانسانى الذى أشارت اليه مسز أنى بيزانت Annie Besant فى رسالتها المشهورة The Future Socialism أى « اشتراكية المستقبل » ، وهذا النظام الذى يدعو اليه هؤلاء المفكرون الانجليز ـ وقد اهتمت بدرسه وتجربته مقاطعة ألبرتا فى كندا ـ قد اجتذب اليه أناساً من طبقات شتّى لأنه نظام لا يفرق بين الطبقات ولا صلة له بالحركات السياسية الشاذة بل هو فى مصلحة الجميع ، لأنه يضمن السلامة للجميع بالقضاء على الرِّبا والفوضى التى تحدث الاضطرابات الصناعية والمالية ثم تنتهى بالناس الى الحرب ، ولو أنهم مع ذلك لا يتأدَّبون ولا يتوبون ، بدليل تكرار الأزمات الاقتصادية فالسياسية ثم الحرب . وفى هذا يصدق قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتَّقوا الله وذَروا (١) ما بَقِىَ من الرِّبا إنْ كنتم مؤمنين . فانْ لم تفعلوا فأْذَنُوا (٢) بحربٍ من الله ورسوله وإنْ تُبتم فلكم رؤوسُ أموالكمْ لا تَظْلِمون ولا تُظْلَمونَ » (سورة البقرة) . وهذا التعليمُ الشريفُ هو الأساسُ للاعتماد الأهلى المالى الذى سأتكلم عنه ، فهذا النظام العصرى هو الترجمان الصادق لمعنى المال فى الاسلام .

أصل البنوك

سادتى

إن أصلَ مَنشأ البنوك بمعناها الحديث يرجع الى حادثةٍ غريبةٍ تضمنت غلطةً فاحشةً حرصت التقاليدُ على استمرارها كدأبها فى أمورٍ كثيرةٍ !

ولا يخفى على حضراتكم أن كلمة « بنك » المشتقة من كلمة bench فى

(١) ذروا : اتركوا (٢) فأذنوا : فاعلموا

الأصل تشير الى المنضدة التى كان اليهودُ اللمبرديون فى إيطاليا يعرضون عليها نقودهم للإقراض ، وقد كانت تلك العادةُ فى ايطاليا . وأسّس بنكُ انجلترا الشهير الذى يهمنا كثيراً إذ تتأثر الآن ماليتنا بنظامه وكان ذلك فى سنة ١٦٩٤ م .

ولا نزاع فى أن للبنوك فوائدَها الجزيلةَ بالنسبة لتيسير التعامل والادّخار ، ولكنّ الأمر انقلب حينما سُمِح لها باصدار الأوراق المالية فتجاوزت بذلك حُدودَها المعقولة واعتدت بذلك على سلطة الأمة ، وإن كان تغلغل نفوذها مع ازمن قد جعل الناسَ لا يشعرون مباشرةً بفقدان هذه السلطة وبعبوديتهم للنظام المالى الحاضر .

وأصلُ المسألة أن ملك انجلترا وليم الثالث احتاج فى سنة ١٦٩٤ الى مبلغ مليون ومائتى ألف جنيه لظروف قاهرة . فتألف حينئذ بنك انجلترا كشركة أهلية وقدّم له المبلغ المطلوب . ولا يزال بنك انجلترا العظيم الى الآن شركة أهلية . وقد اتبع البنكُ الطريقة المألوفة عند الصيارفة ألا وهى إعطاءُ زبائنه أوراقاً مالية مقابل الذهب المودع بالفعل عنده . ومن حيث أنه فى الوسع استبدال هذه الأوراق بنقود فى أى وقت فقد أصبحت لها قيمةُ المال . وعلى هذا فسُرعان ما أقرض البنكُ الحكومة جانباً من ذهبه مصدراً أوراقاً أخرى مقابل ذلك القرض . فمثلاً اذا كان لدى البنك عشرة آلاف من الجنيهات ذهباً فانه يستطيع أولاً أن يصدر أوراقاً مالية بقيمة عشرة آلاف جنيه ، ثم بعد ذلك يستطيع أن يعطى الحكومة خمسة الآف جنيه ذهباً ويصدر أوراقاً أخرى بقيمة خمسة آلاف جنيه بضمانة الحكومة ! وبهذه الكيفية يخلق البنكُ خمسةَ الآف من الجنيهات مالاً جديداً من لاشىء . ويلحظ البنكُ أنّ زبائنه قلما يسحبون ودائعهم من الذهب فيرى أن من الميسور أن يصدر أوراقاً مالية بقيمة مائة ألف من الجنيهات مقابل ما عنده من ودائع ذهبية لا تتجاوز عشرة آلاف من الجنيهات ! ثم جاءت النهضة الصناعية واحتاجت الى المال لتغذيتها فسُمح للبنوك عامة بمثل ذلك ، ثم حُصر حقّ إصدار الأوراق المالية فى بنك انجلترا كما حصر ذلك عندنا فى البنك الأهلى ، ولكن البنوك العامة لبثت الى وقتنا هذا تخلق المال خلقاً بواسطة إصدار الشيكات بعد أن كان ذلك بواسطة الأوراق المالية ! وهكذا تخلت الأمة دون أن تدرى عن حقها الرئيسى فى خلق المال وإصداره الى شركة خاصة ، ولا تزال هذه الشركة تستغل هذا الحق الذى مر عليه أكثر من مائتى عام كما لا تزال

البنوكُ تلعب بخلق المال وإتلافه لعباً بواسطة الشيكات التى تصدرها وتجمعها !

عجز النظام المالى فى الغرب

هذا أساسُ النظام المالى فى الغرب ، وهو نظامٌ لا يقرّه الاسلامُ بتاتاً ، لأنه مبنى على الايهام والخداع وعلى نوع من الرّبا المركّب العجيب الذى يستعبد الأممَ ، حين أكبرُ عزاءٍ لها هو أنّ مستعبديها من أفرادها وأعيانها وليسوا من الأجانب ، وكأنما كلُّ اعتراضها منصبٌّ على الاستعباد المالى الأجنبى فحسب !

إنّ النظام المالى للضرائب الذى نصّ عليه القرآنُ الكريمُ فى سُورتَىْ البقرة والأنفال خاصة ، وانّ نظام الخراج المعروف ، لا يستحقان شيئاً من المؤاخذة الموجّهة اليهما سواء من المبشرين أم من الاقتصاديين ، فان أمرَهما هينٌ بالنسبة للنظام المالى الغربى فى الماضى والحاضر ، خصوصاً إذا تذكرنا أن جميع الموارد المالية الصافية تذهب عند المسلمين فى النهاية الى بيت المال ، ومن بيت المال تغذى القوّةَ الشرائيةَ للأمة .

جاءت الحربُ العالميةُ فى سنة ١٩١٤ ففضحت عجزَ النظام المالى فى الغرب (١) ، لا لأن الغرب قد شاخ وصار منطبقاً عليه ما ذكره ابنُ خلدون فى مقدمته عن اضطراب المالية فى أواخر الدولة ، ولكن لأن النظام المالى الوهمى الذى اعتاد اتباعَه انهارَ تحت ضغط الحاجات الهائلة التى فرضتها الحربُ العالميةُ بين عشيّة وضُحاها .

وكما فسدت المالية الاسلامية بالانحراف عن مبدأ « الأخذ من الرعية للرعية » وبالاقلاع عن اعتبار بيت المال ذخيرةَ الشعب بأسره ومستمدَّ قوّته الشرائية فى الأزمات ، كذلك فسدت المالية الغربية بالتمادى فى إلقاء الحبل على الغارب وترك البنوك تستغلّ مراكزَها على أساس وهمى منصرفةً عن وظيفتها الطبيعية الأولى وهى تبادل المال وتيسير القرض على أساس صحيح . ومن العجيب أن يُرادَ إصلاحُ هذه الحال الآن باستلهام نفس الروح الاسلامية الأولى فيما يُسمّى اقتصادياً بالاعتماد الأهلى Social Credit ، على ما سأبينه فيما بعد ، وهو علاج اقتصادى بحت مستقل عن الحزبيات السياسية ولا صلة له بالحروب بين الطبقات ، بل هو على العكس يوفق بين مصالحها جميعاً

(١) أنظر كتاب What's Wrong with the World تأليف G. W. L. Day

كما هو شأنُ الاسلام .

وما ذا كان عجزُ المالية الغربية ؟ جاءت سنة ١٩١٤ وأُعلنتْ الحربُ فجأةً فهرع ألوفٌ من الناس الى البنوك وطالبوا بأموالهم ذهباً ، ولمّا لم يكن حتى لدى بنك انجلترا ما يسدّ هذه المطالب فقد أُعلن « تأجيل الدفع » moratorium ، وطلب بنك انجلترا الى الحكومة الانجليزية أن تصدر سندات على الخزينة العامة treasury notes حتى يستطيع البنكُ أن يقدّمها الى الجمهور بدل الذهب . وبديهى أن قوام الثقة بهذه السّندات هو متانة السمعة المالية للدولة واعتمادها الأهلى الذى يستند الى قدرتها الانتاجية الفعلية . وهنا كانت فرصة عظيمة للحكومة الانجليزية للاستقلال المالى فكان لها أن تصدر هذه السندات باسمها للشعب وأن تتشبث بها ، ولكنها تخلت عن هذا الحق لبنك انجلترا أسوة بحقه التقليدى فى إصدار الأوراق المالية المعتادة ! ثم عظمت الحاجةُ الى النقود واذا بفكرة قروض الحرب تنبت ؛ فساهم فيها مَنْ ساهمَ من الشعب ، ولكن النصيب الأوفر من المساهمة فيها قامت به البنوكُ والبيوتاتُ المالية التى كان دفعُها للمالِ بطريقةٍ ظريفةٍ ألا وهى مجرد كتابتها حوالات على أنفسها ، فخلقت بذلك المال من الهواء (١) . وفى الوقت الحاضر تمتلك البنوك والبيوتات المالية وما إليها نحو ٧٠ ٪ من ديون الحرب فى انجلترا (وانما ضربتُ المثل بها لصلاتى الطويلة بانجلترا ولصلات بلادنا الاقتصادية بماليتها ، ولكن يمكن القياسُ على هذه الحالة فى البلاد الأخرى) . وقد أنفقت انجلترا على الحرب نحو ثمانية آلاف مليون من الجنيهات . وقد خلقت البنوك معظم هذا المبلغ الهائل على أساس الكريديتو أو الاعتماد الأهلى ، أى على حساب ثروة الأمة لأنّ البنوك والبيوتات المالية نفسها أفقرُ من أن تمتلك هذه الثروة ، وبعد أن خلقت هذا المال الجديد على أساس وهمى بالنسبة لها وعلى أساس حقيقى بالنسبة للكريديتو الوطنى تفضّلتْ وقدمته للأمة بصفة قروض للحرب مع أنه يعتمد على ثروة الأمة المقترضة ! ولا أدرى ماذا كان يقول ابنُ خلدون بل ماذا كان يقول النبيُّ عليه الصلاة والسلام لو أن مثل هذه الأساليب الشيطانية لخلق المال على حساب الناس ثم إقراضهم إياه —

(١) أنظر تقرير كنليف عن العملة والكمبيو فى سنة ١٩١٨
The Cunliffe Report on Currency and Foreign Exchanges, 1918.

كأنه ليس مستمدّاً من ثرواتهم — كانت شائعةً فى زمانها، إذْ أن الرّبا أو الفوائد المركبة التى حاربها القرآنُ الكريمُ واعتبرها خطراً على يُسر الناس وسعادتهم ليست الاّ أمراً هيناً جداً بجانب هذا التحايل المالى العجيب الذى ألفته الحياةُ الغربيةُ وتغلغلَ فى كيانها تغلغلاً يصعب التخلّصُ منه طفرةً . وهذا هو المستر ر . ج . هوترى R. G. Hawtrey السكرتير المساعد لوزارة المالية الانجليزية يقول صراحةً فى بيانٍ له منذ سنتين : « إنّ البنوك تخلق الكريديتو أى الاعتماد المالى ، وانه من الخطأ أن نظن أن اعتماد البنك مَنشؤُه الى حدٍّ كبيرٍ دفعُ نقودٍ فى البنوك ! » . والأظرف من هذا ما تقوله (دائرة المعارف البريطانية) إذ تصرّح بأن « البنوك تقرض عن طريق خلق الاعتماد المالى ، وأنها تخلق الوسيلةَ للدفع من لاشىء » . وقد صرّح المستر ماكِنّا المالى الانجليزى الشهير بهذا المعنى وبأكثر من هذا المعنى ، وذلك فى خطاب له سنة ١٩٢٥ فقد أوضح بصراحةٍ : (١) ان البنوك قادرة على خلق المال من لاشىء بما تمنحه من قروض ، كما أنها قادرة على القضاء على هذا المال الجديد بمجرد استعادته اليها ولو بصورة شيك (٢) أنّ ربحها من هذه العمليات السحرية جزيل أو فاحش (٣) أن من يتحكمون فى الاعتماد المالى للأمة يسيّرون سياسة الحكومة ويحملون فى قبضة أيديهم مَآلَ الشعب . وهذه السلطة الخفية تنافى حتماً روحَ الاسلام الديمقراطية فى الحكم وفى السياسة المالية معاً ، ولاهونَ من هذا بكثير انتقد ابنُ خلدون السلاطين والحكام فى حين أن أصحاب البنوك ليسوا من هذا الفريق ولا ذاك . ولا نزاع فى أن السيطرة على مالية الأمة هى سيطرةٌ على دم حياتها ، ومن السهل أن تؤدّىَ هذه السيطرةُ الى الاعتلال أو الى الصحة . وهكذا يعيش الشعبُ تحت رحمة هذه الدكتاتورية المالية الرهيبة التى تقوم بها شركاتٌ خاصةٌ تسمى بنوكاً . ومن هذا ترون حضراتكم كيف وضحَ فسادُ النظام المالى الغربى ، وكيف أنه لا يليق بأىّ أمة اسلامية تفهم لبابَ الاسلام كما نودّ نحن العقليين وتذرُ القشورَ التافهةَ التى يُفتن بها النقليّون ويحسبونها وهماً من مقوّمات الاسلام .

واذا كانت هذه الحالةُ سائدةً لا فى انجلترا وحدها بل فى جميع الامم التى انساقت الى هذا النظام وهى جاهلةٌ أسرارَه ، فهل من عجبٍ اذا اضطربت

الحالة المالية فى العالم وتعرّض السلام العالمى معها للأزمات بل للويلات ؟

أحكام الاسلام وتقاليده

جرت تقاليدُ الاسلام الأُولى على أن يحارب الحاكمُ المجاعاتِ لا بتنظيم الانتاج فحسب بل بتنظيم قوة الشراء أيضاً ، بحيث أنه لا يتردد فى التبرّع للشعب المموّل لبيت المال عند احتياجه الى المال حتى يُبقى حركةَ الأخذ والعطاء فى رواج فتنعم الأمة .

يفرض الاسلامُ ضريبة الخُمس فى الرِّكاز وهو المال المدفون، وفى العصر الحاضر يشمل الرِّكاز الثروةَ المعدنية الأرضية وما اليها لأنها فى حكم المال المدفون فى باطن الأرض ، بما فى ذلك الفحم والبترول فضلاً عن الحديد والنحاس والذهب والفضة والبلاتين وشتى المعادن ومركباتها . وهذا الخُمس يذهب الى بيت المال لتموين الادارة ولحفظ التوازن لمالية الشعب فى الأزمات . كذلك يفرض الاسلامُ إجمالاً رُبعَ العُشر أى ٢½ فى المائة على المنتجات الزراعية والصناعية ، ويفرض ضرائب متدرجة على الحيوانات لا تتجاوز عادة هذه النسبة . وهذه النسبة نفسها تطبَّق على المال المضروب وما فى حُكمه كالأوراق المالية بحيث ينبغى لصاحبها أن يدفع سنوياً لبيت المال ضريبة ٢½ فى المائة عنها ، ولو لم يكتسب من هذا المال ما دام متوفراً عنده وقد مضى عليه الحولُ وزاد عن النصاب ، وهو ما يعادل اثنى عشر جنيهاً ونصف جنيه من العملة المصرية . ويُوصى الاسلامُ بالنسبة لغنائم الحرب بتوزيعها على المحاربين بعد خصم الخُمس لبيت المال، وإن كانت أصلاً لله وللرسول بفكرة توزيعها بمعرفة الرسول أو مَن يقوم مقامه من الخلفاء والولاة . ومن هذا البيان ترون حضراتكم النتائج الآتية : (١) أن الضرائب فى الاسلام محدَّدة مقررة لا تقبل الزيادة مطلقاً وإن قبلت التخفيض (٢) أنها خفيفة ومنصبّة على الأغنياء القادرين (٣) أنها تحارب فى النهاية تركيزَ المال ، وتؤدى الى الحث على استثماره وتوزيع الثروة (٤) أنها تحرص على إيجاد نصاب ثانوى دائم لكل فرد ، وهو ما يقابل نسبياً قانونَ الخمسة الأفدنة فى وقتنا هذا . (٥) أنها ترمى فى النهاية الى إسعاد جميع الطبقات وتعزز الحاكم فى استغلال بيت المال لموازنة مالية الأفراد وإنقاذ المكروبين . وهكذا عالج الاسلامُ البطالةَ والفقرَ بنظامه المالى الداخلى الى جانب علاجهما بالحثّ على الهجرة فى سبيل

التجارة وغيرها تخفيفاً عن ضغط السكان ، حتى قال تعالى : « ومن يُهاجرْ فى سبيل الله يجدْ فى الأرضِ مُرَاغَماً كثيراً وسَعَةً » (سورة النساء) .

ولم يكتف الاسلام بهذا بل حثَّ على الصدقة الاختيارية ورغَّبَ فيها ، فقال جلَّ شأنه : « مَثَلُ الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمَثَلِ حبَّةٍ أنبتتْ سبعَ سنابل فى كل سنبلةٍ مائةُ حبةٍ ، واللهُ يضاعف لمن يشاء والله واسعٌ عليمٌ » (سورة البقرة) ، وقال أيضاً : « والذين يَكنزون الذهبَ والفضةَ ولا يُنفقونها فى سبيل الله فبشِّرهم بعذابٍ أليمٍ ، يوم يُحمَى عليها فى نار جهنم فتُكوَى بها جِباهُهم وجُنوبُهم وظُهورُهمْ ، هذا ما كنزتمْ لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنِزون » (سورة التوبة) . وقال أيضاً : « وآتِ ذا القُربى حقَّه والمِسكينَ وابنَ السبيلِ ولا تبذِّرْ تبذيراً . إن المبذِّرين كانوا إخوانَ الشياطين » (سورة الاسراء) . وقال أيضاً : « لا خيرَ فى كثيرٍ من نجواهم إلاَّ مَنْ أمرَ بصدَقةٍ أو معروفٍ أو إصلاحٍ بين الناسِ ، ومن يفعلْ ذلك ابتغاءَ مرضاة الله فسوف نُؤتيه أجراً عظيماً » (سورة النساء) . والمجالُ ذو سعة للاستشهاد بآيات القرآن الكريم ولا أتعرض للأحاديث النبوية الشريفة ما دامت فى آيات القرآن الكريم الكفاية ولم يُفرِّطْ فيه من شىءٍ على حدّ قوله تعالى : « ما فرَّطنا فى الكتاب من شىء » . على أنه يُنسب الى النبى (ص) قوله : « كاد الفقرُ أن يكون كفراً » وقوله « اللهمَّ إنى أعوذ بك من الفقر » ، فلا عجب اذا جاء الدين الاسلامى انسانياً فى سياسته المالية أسوةً بروحه الاجتماعية . وحتى فى المواريث وفى الخَراج بقسميه لأفراد المسلمين ولأهل الذمة نجد الاسلامَ منصفاً رحيماً (١) ، فمثلاً فى توزيع هذه الأموال وضعَ قواعدَ عامة تضمن حفظ البيوتات وإن لم تشجع الاستئثارَ بالثروة ، إذ حدَّد مصارفَ هذه الأموالِ بالترتيب الآتى فى قوله تعالى : « إنما الصدقاتُ للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلَّفةِ قلوبُهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل » . ودقةُ نظام

(١) أنظر كتاب الخراج تأليف يحيى بن آدم القرشى ، وكتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد وهو خلاصة المذاهب الأربعة الى جانب تعليقات ابن رشد العميقة عليها ، وكتاب الوحى المحمدى للسيد رشيد رضا ، وكتاب الاسلام دين عام خالد لمحمد فريد وجدى ، وكتاب الاسلام الصحيح لاسعاف النشاشيبى ، وكتاب جوهر النظام فى علمى الاديان والاحكام لعبد الله السالمى .

التوريث المذكورة فى سورة النساء محترمة الى وقتنا هذا وموسومة عند المنصفين بالاعتدال والصلاحية العملية حتى ارتاح اليها كثيرون من غير المسلمين . قال تعالى : « ولكم نصفُ ما ترك أزواجُكم إنْ لم يكن لهنَّ وَلَدٌ ، فانْ كان لهنَّ وَلَدٌ فلكم الرُّبُعُ مما تركْنَ من بعد وصيةٍ يُوصينَ بها أو دَينٍ ، ولهنَّ الرُّبُعُ مما تركتم إن لم يكن لكم وَلَدٌ ، فان كان لكم وَلَدٌ فلهن الثُّمُنُ مما تركتم من بعد وصيةٍ تُوصُونَ بها أو دَينٍ » ، الى آخر هذه الأحكام السديدة البديعة فى المواريث ، وهذا علمٌ قائم بذاته يسميه علماءُ المسلمين (علم الفرائض) .

برُّ الاسلام بغير المسلمين

يقول القرآنُ الكريمُ : « يا أيها الذين آمنوا أَنْفقُوا من طيباتِ ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ، ولا تَيَمَّموا الخَبيثَ منه تُنفقون ، ولستُم بآخذيهِ الاَّ أن تُغمضُوا فيه ، واعْلَمُوا أنَّ الله غنيٌّ حميدٌ » (سورة البقرة) . وهذا الخطابُ يوجَّه الى المسلمين الذين أصبحوا عنه سادرين ، فان أكبر همِّ أغنيائهم إمَّا كنزُ المال على غير فائدة أو إضاعتُه فى الهوان ، وأمَّا إنفاقُ المال إنفاقاً صالحاً ليدورَ مراتٍ فينتفعَ بدورانه العبادُ فأمرٌ غريبٌ عنهم مع أنه من صميم التعاليم الاسلامية الاقتصادية . ولن يستطيع الشعبُ الانفاقَ لترويج التجارة الاَّ اذا استطاع الكسبَ أو كان بيده مالٌ كافٍ . واذا كانت البلاد الغربية تساعد العاطلين فان البلاد الشرقية والبلاد الاسلامية خاصة لا تفعل شيئاً من ذلك ، ولهذا يقلّ المالُ الجائلُ وتكسد التجارة . ويصحّ أن يُقالَ بالاجمال إنَّ العالمَ الآن فى شبه مجاعةٍ نسبيةٍ بالرغم من وجود الرخاء ، مع أنه لو كانت روحُ الاسلام المالية متَّبعةً سواء بالنسبة للضرائب الخفيفة ، أو بالنسبة لمنع الربا ، أو بالنسبة لمساعدة الشعب من المال المدَّخر وتأسيس ماليته على مقدار إنتاجه الصحيح ، أو بالنسبة لتوزيع الثروة بدل تركيزها — أقول لو أن هذه المبادئَ الاقتصادية السليمةَ كانت متبعةً لما استسهلتْ البنوكُ بسياستها الحاضرة ونظامها المألوف استعبادَ الأمم اقتصادياً وسياسياً ولما استحلَّت أن تخنقها بسلطانها المنهوب . وليس فى تقريظ النظام الاسلامى المالى أىُّ دعايةٍ دينيةٍ على حساب الأديان الأخرى ، إذْ بديهى

أنّ الاسلام وريثُ الأديان السابقة وخصوصاً اليهودية والمسيحية ، فليست حسناتُه مستقلةً تماماً عنها بل هو جامعٌ لكل حسناتها . وانى أتقدم بهذا البحث بروح حرّة يَعنيها الانتفاعُ بتراث الانسانية أينما كان وكيفما كان مَصدرُه ما دام عوناً على التقدم الانسانى الصحيح لا على تقدم طائفة فحسب . فالأخذ بالنظام الاسلامى المالى فى مصر مثلاً لا يعنى خير المسلمين وحدهم وانما يعنى خير المجموع ، فقد أوصى الاسلامُ بالتعاون على البر والتقوى ، ولا يخطر فى بال حكومة اسلامية أن تخصّ الجمعيات التعاونية مثلاً بفريق دون فريق . ويمكننا أن نلحظ ذلك فى التوجيه الاجتماعى والاقتصادى لولاة الاسلام ، وأكبرُ شاهد على ذلك خطبة عمرو بن العاص فى ولايته الأولى على مصر ومنها يُستخلص الدستورُ الذى كان يسير عليه كلُّ الولاة . قال فيها بعد الحث على تحديد النسل وضبط الشهوات واستغلال الريف والرفق بالحيوان والعناية بالدفاع الوطنى ، ما نصُّهُ : « حدّثنى عمرُ أمير المؤمنين أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إذا فتح الله عليكم مصرَ فاتخذوا فيها جنداً كثيفاً ، فذلك الجندُ خيرُ أجناد الأرض) ، فقال له أبو بكر : ولم يا رسول الله ؟ قال : (لأنهم وأزواجهم فى رِباطٍ الى يوم القيامة) . » وقال : « حدثنى عمرُ أميرُ المؤمنين أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إن الله[1] سيفتح عليكم بعدى مصرَ فاستوصوا بقبطها خيراً ، فان لكم منهم صِهْراً وذمة) . » ومن هذا ترون حضراتكم أنه بالنسبة لمصر خاصة يوصى الرسولُ عليه السلام خيراً بأهلها القبط ، ويمدح تكاتفَ أهلِها ووطنيتهم المتينة ، هذا الى جانب المبدأ الاسلامى العام عن أهل الذمة وهو أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ، كما تعترف بذلك أمهاتُ الكتب الاسلامية والأحاديث التى يُعِدّ نفسُ شيوخ المسلمين على صحتها . وعلى هذا فأى نظام اسلامى متين يتفق والمبادىء الاصلاحية التى ذكرتها لحضراتكم أهلٌ لأن يكون نظاماً وطنياً لنا فى غير تفريق ولا تمييز بحيث يعمّ خيرُه الجميع ، فالجميعُ سواء فى الأزمات المالية والنكبات الوطنية ومنها الدَّيْن المصرى الذى تضخّم بفضل السيطرة الغربية المالية الآثمة وبفضل الربا الفاحش والأحابيل

---

(١) أنظر كتاب (النجوم الزاهرة) لابن تغرى بردى ، الجزء الاول ، وتعليقات المؤرخ الأديب مصطفى فتحى فى مجلة (الامام) عدد مايو سنة ١٩٣٧ .

الشيطانية ، وقد أشار الى ذلك صديقى الدكتور محمد حسين هيكل بك فى كتابه (تراجم) عند ما تكلم عن سيرة اسماعيل باشا ، فأظهر لأبناء مصر المزعجات فى تاريخهم المالى . ومع ذلك فهم الى الآن غافلون عن إنشاء بنك تعاونى ولم يهتموا بتحويل قسم التعاون الى مصلحة الا منذ شهرين أو أقل مع أننا من أحوج الأمم الى تأليف وزارة للتعاون برّاً بروح الاسلام من جهة ما دمنا نتشدّق بأن الاسلام دينُ الدولة ، وبرّاً بالاقتصاد المصرى الذى نُكِبَ أهلوه طويلاً . وحسب حضراتكم مثالاً على ذلك أن مصر تدفع ما بين ٣ ½ و ٤ فى المائة فوائد على ديونها بينما هى ساهمت فى ديون الحرب التى سيطرت عليها البنوك الأجنبية ولا تأخذ فائدة على هذه الديون سوى ٢ ½ فى المائة بعد التعديل الذى أُجرى عقبَ انتهاء الحرب ، وحينما مصر الى الآن لا تستطيع تعديلَ فوائد ديونها ! وقد تناول هذا الموضوعَ بتحليله الدقيق صديقى الكاتب الاقتصادى المعروف أسعد بك ولايه فى صحيفة (الجهاد) (١) منذ شهور وأثبت كيف أن مصر تستطيع أن تقتصد سنوياً أربعمائة وعشرين (٤٢٠،٠٠٠) ألفاً من الجنيهات بالتخلى عن دين الحرب وتسديد بعض ديونها الأخرى ، ولكن رجال المالية الانجليزية لها بالمرصاد ، وهؤلاء الرجال لم يبروا بالشعب الانجليزى نفسه فكيف يُنتظر أن يبرّوا بمصر ؟

المجاعة وسط الرخاء

كان أكبرُ همّ للانسانية فى الماضى اتقاءَ المجاعة والبؤس إنتاجَ الكفاية من الغذاء واللباس وتوفير الماء الصالح للشرب . فلما تقدم العلم والصناعة وانتظمت الحضارةُ زاد الانتاجُ زيادةً كبيرةً وأصبحت مشكلةُ الانتاج إجمالاً فى خبرٍ كان ، ويكفى أن نذكر أن زيادةَ الانتاج أخيراً فى مدى رُبع قرن تتجاوز بنسبة ٢٠ ٪ المحصولَ العالمى فى كل شىء تقريباً ، وفى الولايات المتحدة خاصة بلغت الزيادة ٥٠ ٪ ، فلا معنى للشكوى الآن من ناحية الانتاج ، وانما يجوز أن تنصبَّ الشكوى على سوء توزيع المواد الخام للصناعات وسوء توزيع المصنوعات والمنتوجات عامةً على المستهلكين .

إن الاختراع العلمى يضعف الزراعة والصناعة وكل حرفة ومهنة بالمخترعات المتواصلة التى تضاعف الانتاجَ وتحسّنه باستمرار . مثال ذلك فى سنة ١٧١٢م .

(١) الجهاد فى ٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

LIBRARY

لما اختُرعت أولُ آلة بخارية وهى النيوكومين Newcomen غنمت الصناعةُ ما يؤدى عملَ سبعين رجلاً ، فما جاءت سنة ١٧٧٢م . الاّ وكانت الآلة البخارية حينئذ تؤدى عمل خمسة وستين وسبعمائة رجل ، ثم ما جاءت سنة ١٨٧٦ م . الاّ وبلغت الآلة البخارية قوة مائتين أربعة وثلاثين ألف رجل (٢٣٤،٠٠٠) ، والآن وقد نشأت آلةُ الطّربين turbine engine التى تستطيع أن تعمل بدون انقطاع اليومَ كلّه وتنتج عملَ ثمانية ملايين وسبعمائة ستة وستين ألف رجل فى ثمانى ساعات فقط ! ويقدّر الاستاذ سُودّى Prof . Soddy أن الانسان الحديث زادت قوتُه بفضل الآلات أربعين مرة عمّا كانت عليه قبل العصر الآلى . وعلى سبيل التمثيل لمزايا العصر الآلى فى سعر الانتاج ومقداره نذكر أن الرجل فى سنة ١٧٧٥ م . كان يحتاج الى أكثر من يومٍ جاهداً لكى يعزق وحده فداناً ، والآن بفضل الآلة الحديثة يمكن إنجاز ذلك فى خمس دقائق ! وتوجد اليوم آلاتٌ للحَصاد تستطيع أن تحصد القمح وتهزّه وتحمّله وتشدّه وتكدّسه وتدرسه ، كل ذلك فى يوم واحد ! كذلك توجد خلايا للنحل مؤثثة بأقراص من الباغة والألومنيوم توفر على النحل مجهودَ بناء الأقراص الشمعية وتزيد الانتاجَ بنسبة هائلة بالمقارنة بالكوائر الطينية التى لم يكن غيرُها ومثيلاتُها شائعاً فى مصر بل فى العالم فى القرن الماضى . وتوجد محاضن كهربائية تستطيع الواحدة منها أن تفرّخ خمسين ألف بيضة مرة واحدة بحيث تنتج سنوياً نحو ثلاثة ملايين من الكتاكيت ! وتوجد حالبات كهربائية يبلغ عددها الآن فى أمريكا وحدها زهاء رُبع مليون حالبة تستطيع أن تحلب من خمس الى ستّ بقراتٍ فى آنٍ واحدٍ . وهكذا فى جميع الصناعات والحرف غنمت الانسانيةُ آلات عديدة موفّرة للوقت ومريحة للانسان ومضاعفة للانتاج ، حتى قدّر الأستاذ سودّى أن أربعة آلاف من الرجال فقط يستطيعون بفضل الآلات الحديثة أن ينتجوا جميعَ محصولِ القمح فى أمريكا ! وحتى فى انجلترا الصناعية يقدرون أنه فى الوسع بفضل الآلات الحديثة إنتاج ما يكفى من المحصولات الزراعية لتغذية تسعين مليوناً من السكان وَدرْءِ المجاعة عنهم . وقد اتفق أكثرُ من عشرين دولة من منتجات الحنطة على تخفيض بذرها ، ومع ذلك زاد إنتاجُ الحنطة العالمى زيادة محسوسة . والآن بدل أن يواجه العالم مشكلة قلة الانتاج نجده يتلف بيديه الفائضَ من إنتاجه حينما فى الوقت

ذاته ترتفع الصيحاتُ من جهات شتى مطالبةً بزيادة الانتاج كعلاجٍ للبطالة وللأزمات المالية !

سادتى الأفاضل

ترون مما تقدم كيف أن الحضارة العلمية الصناعية قد أعطتْ الانسانيةَ وسائلَ عظيمةً للاكثار من الخيرات المنوّعة ، وكيف أن الآلات أغنت عن العمل الانسانى فى ميادين كثيرة وبذلك انتفت الحاجةُ الى حثّ الآدميين على الكدّ الشديد . وانما تواجه الانسانيةُ الآن مشكلتين لتعيشَ فى سعادةٍ : أولاهما تنظيمُ النسل وضبطُه كما حثّ على ذلك الاسلامُ وعبّر عنه عمرو بن العاص أحسنَ تعبيرٍ فى خطبته المشهورة ، وثانيهما توزيعُ الثروة سواء أكانت فى صورة المواد الخام أم فى صورة المنتوجات المنوّعة وذلك بحسن توزيع القوة الشرائية ، وهو ما كفله الاسلامُ بحسن نظام الزكاة والصدقة والمعاونة المالية على درجاتٍ لشتى الطبقات ومناهضة تركيز الثروة أو قيام نظام مالى أنانى أو استغلالى على قاعدة الربا الفاحش أو السلوك الخدّاع . ولا نزاع فى أنّ ضعفَ الانسانية أو رُضوخَها للتقاليد هو المسؤولُ عن استمرار الفوضى الحاضرة فى النظام المالى بمثل استمرارها فى عالم السياسة . ولحضراتكم أن تتصوّروا كيف يشعر آلافُ المحتاجين بالامتعاض حينما يعلمون أن مقادير عظيمة من اللبن أُريقت فى نهر الكلايد بأمر وزارة الزراعة الانجليزية وأن السّماكين فى ثغر ساوثند Southend اضطروا الى بيع مقادير عظيمة من السمك لصناعة السّماد بسعر لا يتجاوز جنيهاً للطنّ وذلك عندما عجزوا عن بيعه للآكلين ، فى حين أن آلاف الناس فى انجلترا فى حاجة الى هذا الغذاء ، وقد أحرقت الأرجنتينُ نصف مليون رأس من الغنم وأتلفت الدنمارك وحدها خمسةً وعشرين ألف رأس من الغنم وأهرقتْ البرتغالُ عشرةَ ملايين جالون من النبيذ واقتدت بها إرلندا فى القضاء على الجمة الزائدة عن حاجتها أو على الأصح عن حاجة المتموّلين فأسالتها فى البالوعات ، ولم تحجم جمعية تجار الفواكه فى ليفربول عن أن ترمى فى البحر مليوناً ونصفَ مليون من البرتقال الذى لم تجد له شارين . وأمّا مصلحةُ البنّ البرازيلى فقد أحرقت ثلاثين مليوناً من أكياس البنّ . وقضت أمريكا على ستة ملايين بقرة كما أتلفت كوبا الكثيرَ من السكر الذى

أنتجته . وكلُّ هذا أيها السادة وأكثرُ منه حدث فى عامٍ واحدٍ بينما عشراتُ الألوف من الناس يعانون المجاعة والمرض وأمثالهم يموتون جوعاً ! ومع ذلك لم تستطع عصبة الأمم ولا غيرها كشفَ هذه الغُمّة الاقتصادية التى تزداد سوءاً على سوءٍ عاماً بعد عامٍ . فما هو السرّ فى كل هذا ؟

عجـــز القوة الشرائية

إنّ السرَّ كلَّ السرّ فى هـذا الاضطراب الاقتصادى الذى يعكّر صفوَ الأفراد والأمم ويؤدّى الى سوء التفاهم الشديد بينها ثم الى الحـرب محصورٌ أساسياً فى عجز القوة الشرائية . ولمّا كانت عصبةُ الأمم مرتبطةً بزعمـــاء النظام المالى الحاضر فهى فى حالتها الراهنة عاجزة عن تحقيق الاصلاح المنشود . ونحن فى مصر لم نبلغ بعدُ درجةَ هـذا الكرب بسبب انحطاط مستوى المعيشة أصلاً فى بلادنا ، إذ أننا لو استثنينا المدنَ لما وجدنا بقية مصر الا صورةً تكاد تكون طبقَ الأصل من مصر الفرعونية (١) . ولكننا فى هذا العهد الجديد — عهد الاستقلال والحرية — جديرون بأن نتدبّر الحاضر ونستعدَّ للمستقبل الأصلح ، فنرفع بهمةٍ مستوى المعيشة بين الفلاحين خاصة ، وهذا لا يكون بانسياقنا فى تيار المتاعب المالية الأوروبية ، وانما يكون بدراستنا المستقلة الرشيدة للموقف الحاضر وباستلهام ماضينا إن كان فى استلهامه علاجٌ لمتاعبنا كما أعتقد .

لقد بيّنتُ لحضراتكم أن الانتاج العالمى الآن أكثرُ بكثير من القدرة على الشراء ، ومع ذلك يوجد آلاف من الناس فى أمسّ الحاجة لأبسط الضروريات ، وكل ذلك لأنهم لا يمتلكون التذاكر اللازمة للشراء ألا وهى أوراق التعامل المالى أى النقد . وقد كشف الاقتصادى الانجليزى الميجور دجلاس حقيقةً مؤسفةً لا يمكن نكرانُها ، وهى أن مجموع أسعار الحاجات هو دائما أكثر من مجموع الايرادات ، وبناءً على ذلك يستحيل على الناس ما دام هذا النظامُ قائماً أن يحصلوا على حاجاتهم اعتماداً على مَواردهم المقصّرة . ومن العبث فى هذه الحالة التحدّث عن الأسواق الخارجية ، لأن الأسواق

(١) أنظر كتاب (مسألة السكان فى مصر) تأليف وندل كيلاند :
The Population Problem in Egypt. By Wendell Cleland.

الخارجية بالنسبة لأمة من الأمم هى فى الواقع أسواق داخلية بالنسبة لأصحابها الأصليين، وكلٌ منها له متاعبه وهمومه . والتزاحمُ على الأسواق الخارجية مجلبة للحرب أسوةً بالتزاحم على مصادر المواد الخام . لقد كانت للحروب قديماً أسباب متنوعة ، وأما فى عصرنا الحاضر فلا تثير الحربَ عادة الا الاعتباراتُ الاقتصاديةُ وأهمها التنافسُ على الأسواق الخارجية .

إن شدة اضطراب الظروف الاقتصادية فى أمة من الأمم كفيلةٌ باحداث ثورة فيها . لهذا لا محلَّ للعجب اذا وجدنا بعض الأممَ — وقد عجزت عن ضبط التناسل أو انصرفت عنه كما عجزت عن ضبط أحوالها الاقتصادية — مسوقةً الى الحرب مرغمةً كشرِّ أهون فى نظرها من شرّ الحرب الأهلية . ومن أجل ذلك لا تتردّد البنوكُ المفوَّضة فى إصدار الكريديتو فى إبّان الحرب فتضاعف الثروةَ الوطنيةَ ولكن لأجل التدمير ، وإنْ تطلعتْ فى النهاية الى الأسواق الخارجية . وعلى هذا فتنظيمُ الكريديتو أى الاعتماد المالى وإصلاحُه أمرٌ حيويٌ لسلامةِ الأمة الاقتصادية ولتوفير اليُسر والحضارة للناس ولتحقيق السلام العالمى . وقد أوضحتُ لحضراتكم أن الاعتماد المالى المصرفى Bank Credit — كما تجرى التقاليد الحاضرة — يمثل تقريباً جميعَ القوة الشرائية للأمة ، وأن هذا الاعتماد المصرفى تخلقه البنوك من لاشىء ، وأنه ينشأ مع الانتاج ويفنى مع الاستهلاك . ولكن الكريديتو الحقيقى للأمة يشمل جميعَ رأس مالها وقوتها الانتاجية بما فى ذلك مخترعاتها وثروتها الطبيعية ومنتوجاتها الخ . وهذه نقطة خلاف بين الماليين القدامى والماليين المجددين ، لأن الفريق الأول المسيطر علينا الآن يرى كلما أصدر اعتماداً مصرفياً وجوبَ ارتفاع الأسعار لتقابل زيادة المال فى السوق حتى يرجع المال بسرعة الى البنك فيستفيد من جولانه السريع ، بينما الفريق الثانى يرى عكس ذلك إذ لا يرى موجباً لرفع الأسعار من حيث أن قيمة البضاعة تترتب على تكاليفها الحقيقية لا على تكاليف مكرَّرة فى كل دور من أدوار إنتاجها مما يفرضه النظام المالى الحاضر ، وذلك أن الكريديتو أى الاعتماد المالى الميسور فى السوق والمال الجوّال يجب أن يكون متناسباً مع إنتاج الامة حتى يستطيع الأهالى شراء ما ينتجونه فيعود ذلك بالخير على الجميع دون استثناء البنوك ذاتها عن طريق الحركة المالية الدائمة ، وإذن لا معنى لرفع الأسعار صناعياً كما أن زيادة المال الجوّال ما دام مقابلاً للانتاج وللثروة الأهلية لا يُعَدُّ تضخيماً للنقد .

الأصلاح المالى

توجد الآن ثلاثة تنظيمات مالية جديدة بقصد الاصلاح تقوم على قوة الدولة : وهى التنظيمُ الأمريكى والتنظيمُ الفاشستى والتنظيمُ الشيوعى ، ولكل منها حسناته وسيئاته . وقد عرضَ لها بالتحليل الدقيق المستر ج . د . ه . كول G. D. H. Cole فى كتابه القيم (الاقتصاد العملى) Practical Economics ، ولكنَّ أدعاها الى الرضى عنها والى القبول هو تنظيمُ الاعتماد الأهلى فانه موسومٌ بالاعتدال ، ولا يتعرض للحزبية أو الطائفية ، ولا يناقض التقاليد الدينية ، إذ أنه فى صميمه يتفق وتعاليم الاسلام كما أسلفتُ وانما يتخذ لها لباساً عصرياً . فهو إذن تنظيمٌ ديمقراطىٌّ صرفٌ ، ومن حيث نشوئه بصورته هذه فى انجلترا فللانجليز الحقّ فى نسبته اليهم وإن قلنا إنه مشتقٌّ من صميم التعاليم الاسلامية .

وهذا العلاجُ المالى الديمقراطى يُهيب بالدولة أن تفعل ما كان يفعله بيتُ المال فى الاسلام فتوزّع على جميع الناس مرتين فى العام هبةً مالية يحدَّدُ مقدارُها كلَّ ستة شهور ، بدل أن تكون هذه الهبةُ مقصورةً على العاطلين فحسب . والاقتصاديون الانجليز الذين يدعون الى هذا النظام ، نظام الاعتماد الأهلى Social Credit ، يرون فيه كلَّ الانصاف للرأسماليين وللعمال معاً لأنهم يعتقدون بحقٍّ أن الرأسماليين لن يتأخروا عن زيادة أجور العمال إذا ما استطاعوا الحصولَ على دخل كاف من أسعار بضائعهم ، وهذا لا يمكن أن يتيسّر بغير زيادة القوة الشرائية للأمة .

ولا بدَّ لعلاج هذه الحالة من تحديد سعر البيع وإيجاد ما يسمى « السعر الحقّ » just price ، وهذا من شأن مصلحة الاحصاء أو من شأن قسم خاص فى وزارة المالية يتوفَّر على ذلك وتسترشد به الحكومةُ فى قراراتها بالنسبة لتحديد الأسعار وتوزيع الاعانات المالية للأفراد . إن تكاليف الانتاج يجب أن تقابل الاستهلاك ، وعلى هذا اذا عُرف ما يتكلفه ماليــاً إنتاجُ الأمة واستهلاكها سهل ايجادُ السعر الذى يجب تعيينُه للمنتوجات . وعلى هذا فمن الخطأ النظر الى الانتاج والاستهلاك كعمليتين منفصلتين ولا بدّ من أن تكون معادلة السعر price formula بحيث تجعل البضائعَ غيرَ المبيعةِ ورأسَ

مال الأمة موازنةً للمال الذى لها أن تنفقه ، وبعبارة أخرى أن النقودَ المتداولةَ بين الناس يجب أن تكون مرآةً للكريديتو الحقيقى للشعب وليست أقلَّ من ذلك ، بمعنى أن مالية الناس ينبغى أن تقابل الموجودات لدى الدولة من رأسمال منوَّع ومن بضائع للبيع ، وهذا يدعو الى إصدار أوراق اعتماد للمستهلكين مستقلةً عن التكاليف ، كما يدعو الى تنظيم الأسعار والى البيع بأقلَّ من سعر التكاليف مادام المنتجُ سيتناول إعانةً من الحكومة ، وما دامت الحكومةُ لن تبنى ماليتها على أساس الذهب — وقد أخذت معظمُ الدُّول تتخلى عنه — وإنما على أساس ثروة الأمة الحقيقية ، وما دامت الدولةُ ستضع الأعمالَ المصرفيةَ الأساسيةَ فى يدها فلا تسمح بنظام الكريديتو الحاضر ، وهكذا يكون فى وسع الدولة التصرُّفُ الحكيمُ فى ماليتها وتشجيع حركتى الأخذ والعطاء والانتاج والتصرُّف الى أبعد الحدود التى تتطلَّبها رفاهيةُ الأمة ، مكتفيةً بالضرائب البسيطة لتنظيم الحركة المالية ، مهتمةً بأسواقها الداخلية واستثمارها التام ، معرضةً عن التنابذ حول الأسواق الخارجية وقانعةً بالتبادل الطبيعى معها .

والحديثُ الاقتصادى عن نظام الاعتماد الأهلى Social Credit ليس بالأمر اليسير ، فقد يحتاج الى ساعات فى سلسلةٍ من المحاضرات ، وما غرضنا الليلة الا استيحاء إحدى حسنات الاسلام الباهرة والتنبيه الى أنه اذا كان الاسلامُ يسع كلَّ ما يجدّ من الآراء العلمية وأنه لا يحرِّم المباحات كما يقول الكاتب الاسلامى الشهير محمد فريد وجدى بك فى كتابه (الاسلام دين عام خالد) فنحن فى هذا المقام لا نقتبس من الغرب الا فى التوسُّع التنظيمى لمبادىء اسلامية أصيلة . وعلى هذا فما أجدر الممالك الاسلامية التى تدعو الخبراءَ لتنظيم ماليتها أن تدعوَ مثلَ الاقتصادى الانجليزى الكبير الميجور دجلاس لكى يساعدها بمشوراته الاقتصادية ، فهذا هو الاسلامُ العمليُّ فيما فيه خيرُ الناس وإسعادُهم الصحيح .

وكما كان للمسلمين فضلٌ على أوروبا فى التوجيه الى علوم شتى فقد كان للاسلام مثل هذا الفضل فى الايحاء الاقتصادى بهذا التنظيم الجديد ، ولعلَّ هذا ما دعا برنارد شو للاشادة بصلاحية تعاليم الاسلام لأوروبا الحديثة . والمسلمُ

المثقّفُ الذى يتناول المؤلفاتِ الجديدةَ لهذه الثقافةِ الاقتصاديةِ لا يتمالك أن يقول : بضاعتُنا رُدَّتْ إلينا ! وقديماً بُنى القانون الرومانى على التشريع الاسلامى المقتبس من الأندلس ، فلا غرابة اذا بُنى التنظيم المالى الحديث على تقاليد الأسلام المقتبسة من الهند . ولفائدة مَن يريد التوسّع من حضراتكم أشيرُ بالرجوع الى هذه المجلات والمؤلفات على سبيل الاختيار لا الحصر :

(١) من المجلات :

Social Credit.	2d.	Weekly
Prosperity.	2d.	Monthly
The Fig Tree	3s. 6d.	Quarterly

(٢) من الكتب

Economic Democracy.	By C. H. Douglas.	3/6
Poverty Amidst Plenty.	By C. F. J. Galloway.	6d.
The Sanity of Social Credit.	By Maurice Colbourne.	6d.
The Nature of Social Credit.	By L. D. Byrne.	5d
The ABC of Social Credit.	By E. S. Holter.	2/6

وهناك مراجع أكبر وأهمّ أولى بها الاختصاصيون الماليون ، فأكتفى بما تقدم .

* * *

سادتى

لا أريد أن أختم هذه المحاضرة الاجمالية فى موضوع غير مطروق بالرغم من أهميته العظيمة دون أن أشكر لشعبة الأدب بنادى البلدية تشريفى بدعوتها إياىَ ، ودون أن أشكر لكم تشريفى بحضوركم واستماعكم الى هذا البيان الذى أرجو أن أكونَ قد أنصفتُ به روحَ الاسلام الاقتصادية الانسانية ومَطالبَ المدنية الحاضرة وحاجاتِ بلادنا العزيزة .

فهرس

	صفحة
تمهيد	
آيات المال فى القرآن	٢
ديمقراطية الاسلام	٢
بيت المال	٢
سياسة النبي المالية	٣
محاربة الاسلام للرِّبا	٣
سوء استغلال الدِّين فى مصر	٣
بين مصلحى الاسلام ومصلحى الانجليز	٣
عناية الاسلام بالاعتماد المالى الأهلى	٤
أصل البنوك	
منشأ كلمة « بنك »	٤
بنك انجلترا وأهميته لنا	٥
فوائد البنوك	٥
كيف حصل بنك انجلترا على سلطته	٥
كيفية إصدار الأوراق المالية والاعتمادات	٥
بين خلق المال وإتلافه	٥
عجز النظام المالى فى الغرب	
مقارنة بين النظام الاسلامى والنظام الأوروبى	٦
سبب فساد النظام الاسلامى	٦
صدمة الحرب العالمية	٦
قروض الحرب	٧
كيفية إيجاد الكريديتو	٧
الحالة الوهمية للمالية الغربية	٨
أحكام الاسلام وتقاليده	
محاربة المجاعات	٩
ضريبة الزَّكاز	٩
ضريبة المنتجات الزراعية والصناعية	٩
ضريبة الحيوانات	٩
ضريبة المال	٩
حُرمة النِّصاب	٩
مزايا الضرائب فى الاسلام	٩
معالجة الاسلام للبطالة والفقر	٩
الحثّ على الهجرة	١٠
الصدقة الاختيارية	١٠
معاملة الاسلام لأهل الذِّمَّة	١٠
قواعد توزيع الأموال	١٠
دقة نظام التوريث	١١

فہرست

۱	دیباچہ
۲	قبائلی پٹی کا تعارف
۳	پٹی کا محل وقوع
۴	پٹی کی آبادی
۵	قبائلی پٹی کی تاریخ
	معاہداتِ حکومتِ برطانیہ
۶	شملہ معاہدہ
۷	گومل کا معاہدہ
۸	قبائلی علاقہ جات کا انتظامی ڈھانچہ
۹	شملہ معاہدہ
۱۰	گومل کا معاہدہ
۱۱	قبائلی علاقہ جات کا انتظامی ڈھانچہ
۱۲	قبائلی علاقہ جات کا انتظامی ڈھانچہ
۱۳	قبائلی علاقہ جات کا انتظامی ڈھانچہ
۱۴	قبائلی علاقہ جات کا انتظامی ڈھانچہ

صفحة

بر الاسلام بغير المسلمين

تقصير أغنياء المسلمين ١١
روح الاسلام المالية ١١
الاسلامُ وريثُ الأديان السابقة ١٢
وصية الاسلام بالأقباط ١٢
حاجة مصر الى النظام الاسلامى المالى ١٢
مصر ضحية المالية الغربية ١٣
إرهاق مصر بالديون الأجنبية ١٣

المجاعة وسط الرخاء

ازدياد الانتاج العالمى ١٣
أثر الاختراع العلمى ١٣
أمثلة للحضارة الآلية ١٤
ضبط النسل وتوزيع الثروة ١٥
إتلاف المحاصيل عمداً ١٥

عجز القوة الشرائية

ارتباط عصبة الأمم بالنظام المالى الحاضر ١٦
انحطاط مستوى المعيشة فى مصر ١٦

صفحة

نظرات الميجور دجلاس ١٦
التزاحم على الأسواق الخارجية ١٦
الاقتصاد والحرب ١٦
بين الثورة الأهلية والحرب ١٧
الاعتماد المالى المصرفى ١٧
الكريديتو الحقيقى للأمة ١٧

الاصلاح المالى

التنظيم الأمريكى ١٨
التنظيم الفاشستى ١٨
التنظيم الشيوعى ١٨
التنظيم الديمقراطى ١٨
السعر الحقّ ١٨
معادلة السعر ١٨
أوراق الاعتماد للمستهلكين ١٩
سُلطة الدولة على المالية ١٩
مالية الممالك الاسلامية ١٩
مراجع للبحث والتوسُّع ٢٠

بحوث اسلامية فلسفية

للدكتور أبو شادى

(١) مَذهبى — مجملُ مذهبه الدينى الذى يدعـــو اليه فى حُدود العقل والعلم والتصوّف الاسلامى .

(٢) عقيدةُ الأُلوهةِ — بحثٌ طريفٌ لإثبات الأُلوهة وتعليل الايمان بها تعليلاً سيكلوجياً علمياً .

(٣) رِسالةُ محمد — شرحٌ للروح الانسانيـة العالية التى بَشَّرَ بها نبيُّ الاسلام (ص) وكانت أعظمَ مقوّمات دينه الحنيف .

(٤) المالُ فى الاسلام — بيانٌ لديمقراطية الاسلام المالية التى استوحاها المصلحون فى الغرب وبنوا عليها آمالَ السَّلامِ العالمى .

(تُطلب من « ندوة الثقافة » فى الاسكندرية ومن المكاتب الشهيرة)

أدبى

مجلة الفكر الحرّ والثقافة العقلية

تصدر عن (ندوة الثقافة) بالأسكندرية

الاشتراك السنوى ثلاثون قرشاً

فى مصر والسودان ، وخمسون قرشاً فى الخارج

الادارة : رقم ٣ شارع فرنسا ، التليفون ٢٠٠٣٠

النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)

(كما تخيله جبران)

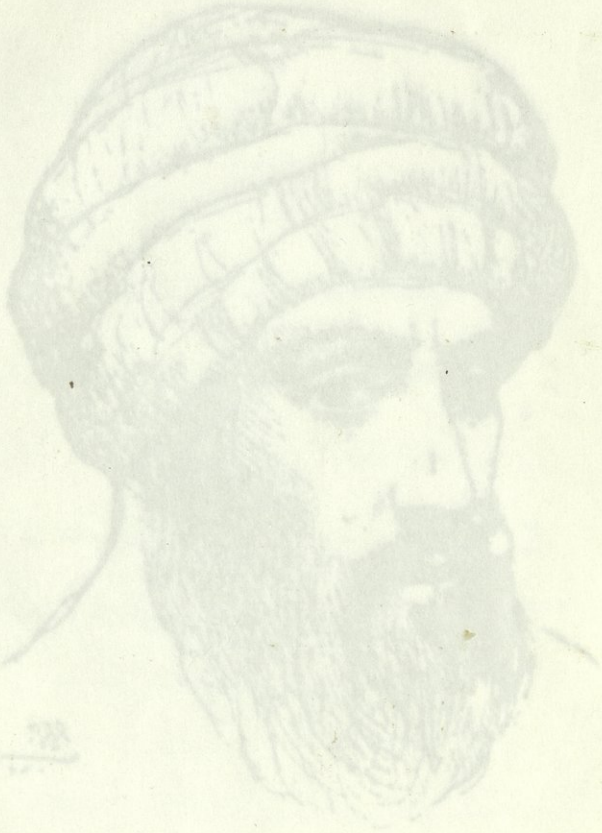

DATE DUE

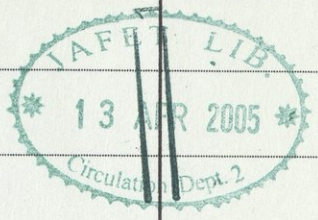

ابو شادی ،احمد زکی
المال فی الاسلام
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES

297.1978
A524 1mA
C.1